Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 140-159
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.9

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Economic diversification and its impact on reducing unemployment in Iraq for the period 2004-2020

Sami Hamed Abbas*, Muhannad Khamis Abed, Khalid Rokan Awad
College of Administration and Economics, Fallujah University

Keywords:
Economic diversification, general budget, gross domestic product, Iraq

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 18 Apr. 2023
Accepted 29 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sami Hamed Abbas
College of Administration and Economics, Fallujah University

Abstract: The research aims to shed light on the nature, importance and motives of economic diversification, as well as knowing the challenges facing the process of economic diversification in the Iraqi economy through analyzing its indicators, as well as analyzing the impact of the economic sectors represented in (agriculture, industry, oil sector) on reducing the problem of unemployment, Using time series to express the nature of the relationship between the variables of the study, and by estimating and analyzing the relationship in the applied side in which the ARDL model was used, it was found that there is a long-term equilibrium relationship that goes from economic diversification to unemployment in Iraq during the study period, in addition to the existence of a weak inverse effect between the balance Trade and unemployment and between the general budget and unemployment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 140-159
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.9

التنويع الاقتصادي وأثره في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

سامي حميد عباس مهند خميس عبد خالد روكان عواد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ماهيه وأهمية التنويع الاقتصادي، فضلاً عن معرفة التحديات التي تواجه مسيرة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل مؤشراته، فضلاً عن تحليل اثر القطاعات الاقتصادية المتمثلة في (الزراعة، الصناعة، قطاع النفط) على الحد من مشكلة البطالة، باستخدام السلاسل الزمنية للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن خلال تقدير وتحليل العلاقة في الجانب التطبيقي الذي استخدم فيه نموذج ARDL تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من التنويع الاقتصادي الى البطالة في العراق خلال مدة الدراسة، فضلاً عن وجود تأثير عكسي ضعيف بين الميزان التجاري والبطالة وبين الموازنة العامة والبطالة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الموازنة العامة، الناتج المحلي الاجمالي، العراق.

المقدمة

يعد التنويع الاقتصادي أحد اهم المواضيع التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل صناع القرار في البلدان ذات الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي. التي تعتمد بشكل كبير على سلعة واحدة كالنفط، ولما للتنويع الاقتصادي من أهمية كبرى في تجنب المشكلات الحالية والمستقبلية التي ترافق البلدان ذات الاقتصادات الريعية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الصناعة، الزراعة، والسياحة وغيرها)، وتتسم الصناعة النفطية بحد ذاتها بأنها صناعة (كثيفة رأس المال وليس العمل) مما يعني أنها لا تستوعب الكثير من الأيدي العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل رئيسي مما يعني ارتفاع البطالة بشكل تلقائي كما إن هذا الاعتماد يؤدي من خلال زيادة الطلب على العملة المحلية إلى رفع قيمتها وانخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وزيادة البطالة، وفي ظل هذه الظروف اصبح من الضروري على العراق تبني سياسة التنويع الاقتصادي لكي تسهم في تفعيل الاقتصاد بمختلف قطاعاته مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل وتقليص البطالة، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وعلى صعيد الاقتصاد العراقي فقد واجهت عملية التنويع الاقتصادي تحديات عديدة منذ زمن بعيد متمثلة بأتساع حجم القطاع العام بعد ازدياد عوائد النفط وانعكاساته على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، فضلاً عن دخول العراق مرحلة الحروب والحصار، وتعد سياسة التنويع الاقتصادي طريقاً آمناً لمعالجة العديد من الظواهر كظاهرة البطالة، إذ تستهدف احداث تغييرات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد بشكل اساسي على النفط، وقد عادت مسألة التنويع الاقتصادي من جديد لتصبح ضرورة ملحة في العراق لمعالجة تلك المشكلات مواجهة التحديات المستقبلية فقد ادى التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي سببته جائحة كورونا إلى انخفاض أسعار النفط مما أفرز صدمات وأزمات اقتصادية.

مشكلة البحث: بالرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية هائلة يقع في مقدمتها النفط مما جعله يتصف باقتصاد احادي الجانب اي اعتماده على مورد واحد، إلا أن العراق لازال يعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية، فضلاً عن تفاقم ظاهرة البطالة.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية التنويع الاقتصادي، إذ يحتل موضوع التنويع الاقتصادي مكانة مهمة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد في عملية التصدير، كونه يُسهم في تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد الوطني مما يوفر الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفاً لأي دولة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل تظهر التأثير الايجابي بين التنويع الاقتصادي وظاهرة البطالة في العراق خلال مدة الدراسة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. تسليط الضوء على ماهية وأهمية ودوافع التنويع الاقتصادي، فضلاً عن معرفة التحديات التي تواجه مسيرة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل مؤشراته.
2. تحليل أثر القطاعات الاقتصادية المتمثلة في (الزراعة، الصناعة، قطاع النفط) على الحد من مشكلة البطالة.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل التنويع الاقتصادي ودوره في الحد من ظاهرة البطالة في العراق خلال مدة الدراسة، فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

هيكلية البحث: من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الاهداف التي يسعى إليها فقد قسم البحث على ثلاثة محاور: تضمن المحور الأول الجانب النظري للتنويع الاقتصادي والبطالة، فيما تناول المحور الثاني تطور بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق وتحليل لظاهرة البطالة في العراق خلال مدة الدراسة ومعرفة العلاقة بينهما، في حين انصب المحور الثالث على تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي وظاهرة البطالة

إن التنويع الاقتصادي يُسهم في تفعيل الاقتصاد بمختلف قطاعاته من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يؤدي إلى خلق مزيداً من فرص العمل وتقليص ظاهرة البطالة، كون هذه الظاهرة تُعد من الظواهر الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لذا فإن هذا المحور سيختص بإيضاح الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والبطالة من خلال الآتي:

اولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي: التنويع الاقتصادي هو أحد الأساليب الرئيسية لبناء قاعدة انتاجية صلبة ومرنة، نظراً لأهميته الكبيرة وخاصة في الدول الريعية، وينظر إلى التنويع الاقتصادي بشكل عام على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة بناء قاعدة انتاجية بعيده عن مخاطر الأزمات والصدمات والذي يعني بالضرورة التغلب على العديد من التحديات والمعوقات التي يعاني منها اقتصاد أي بلد، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، لذا فهو يعد من الوسائل المهمة التي يتم من خلالها زيادة مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد.

واستكمالاً لما سبق يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولده للدخل مما يقلل الاعتماد الكلي على ايرادات قطاع واحد، وتؤدي هذه العملية إلى توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وبالتالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (مرزوك، 2013: 8) ويشير هذا المفهوم إلى أن التنويع الاقتصادي يُعد من السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد قليل من الصادرات لاسيما الصادرات التي تعاني من تذبذب في الكميات والأسعار.

أما من ناحية الدول المعتمدة على القطاع النفطي فان التنويع الاقتصادي يتجسد في الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية من خلال مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الانتاجية غير النفطية والخدمية فيه (عبير، وسهيلة 2019: 233) ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال تهيئة وتطوير باقي قطاعات الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي وعائداته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة، الأمر الذي يُسهم في حماية الاقتصاد من مخاطر الصدمات الخارجية التي تصيب ايرادات هذا القطاع كون أسعاره تحدد خارج نطاق البلد.

كما يمكن أن يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة (عساف وعواد، 2013: 466) ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص وإعطائه دوراً يتناسب وحجم الاقتصاد المعني والفرص الاستثمارية المتاحة فيه.

وهناك من يعرفه على انه عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى ايجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة وهو ما يتطلب بناء قاعدة انتاجية واسعة وتنويع القطاعات الانتاجية وزيادة مساهماتها (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي (عبد الحميد، 2018: 77) ويشير هذا المفهوم إلى احداث تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والانتاجية والاقتصادية التي رافقت النمو الكمي من تحقيق الرفاهية.

مما تقدم يمكن القول إن التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية واستراتيجية رئيسية للتغيير والاعتماد على عدد من مصادر الانتاج في قطاعات متنوعة وذلك لتجنب مخاطر الصدمات والأزمات الاقتصادية وبما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة سلعة واحدة رئيسية (كالنفط).

❖ **أهمية التنويع الاقتصادي:** يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من أجل تجنب المخاطر والصدمات الناجمة من الاعتماد المتزايد على مورد واحد، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال ما يأتي: (الطائي، 2021: 52) و(عساف وعواد، 2013: 467)

1. التنويع الاقتصادي يوفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصادات في معظم البلدان، لأن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد سيولد ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، وإن معظم السلع التصديرية تقرر أسعارها خارج نطاق الارادة الوطنية، وخاصة سلعة النفط والتي

غالباً ما تحدد أسعارها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي جعل الاقتصادات الريعية عرضة للصدمات القوية نتيجة انخفاض الأسعار، لذلك فإن عملية التنويع الاقتصادي تعمل على الحد من المشكلات الاقتصادية كما إنها تساهم أيضاً في خلق مصادر متعددة ومتنوعة لحماية اقتصاداتها من مخاطر الصدمات المفاجئة.

2. إن القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيسي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال وليس كشف العمل)، فضلاً عن أن نوعية العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي من النوع الذي يتطلب مهارة عالية تسبب وحتى في البلدان منخفضة السكان نجد أن الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة) مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد.
3. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد مما يتطلب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي غياب مثل هذه القاعدة فان النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.
4. التنويع الاقتصادي يساهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كون لان كما هو معلوم أن معظم الدول ولاسيما النامية تتصف اقتصاداتها بأنها احادية الجانب أي تعتمد على ايراداتها على مورد اقتصادي واحد كالنفط وإن تنويع الاقتصاد من خلال اعطاء دور اكبر للقطاعات الانتاجية سيقلل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني فالتنويع بعيداً عن النفط ممكن أن يؤدي إلى تنمية قطاع قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، مما يؤثر ايجاباً في تشغيل عدد كبير من العاطلين بسبب تهيئة باقي القطاعات وبالتالي التقليل من نسبة الفقر.
5. يقلل التنويع الاقتصادي من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة (كالنفط) مثلاً بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار أكبر في الايرادات ومن ثم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
6. أما بخصوص الاستيرادات فإن التنويع الاقتصادي من شأنه أيضاً أن يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر توازنُ، حيث يلاحظ إن معظم الدول الريعية تستورد كل شيء عدا النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى مخاطر عدة من أهمها إلغاء بعض السلع الاستيرادية الضرورية في حالة حصول أي خلافات مع الدول المصدرة لهذه السلع.

ثانياً. مفهوم البطالة: تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي واجهت معظم الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، وإن البطالة تشير إلى عدم توفر العمل لمن يرغب بالعمل، لذا فإن البطالة تمثل تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً، رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (عواد واخرون، 2021: 5).

وهناك من يعرفها على أنها ظاهرة اختلال في سوق العمل بمعنى زيادة عرض العمل بأكبر من الطلب على الأيدي العاملة إذ يبقى جزء من القوى العاملة في المجتمع دون الحصول على عمل منتج، بالرغم من الرغبة والقدرة على القيام بالعمل وبالأجر السائد (حسين وسعيد، 2004: 327).

في حين يرى آخرون أن البطالة تشير إلى ذلك الشخص الذي لا يوجد مصدر للرزق، بما يعني استبعاد من لهم مصدر رزق ناجم عن ميراث أو انتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج، حتى لو كانوا

مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون عمل عند مستوى الأجور السائدة (معلة واحمد، 2015: 44)

واستناداً لما سبق يمكن أن تعرف البطالة على أنها الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة، أما العاطل عن العمل بأنه الفرد الذي لا يحصل على عمل بالرغم من جاهزيته واستعداده وبحثه عن العمل.

❖ **اسباب البطالة:** تختلف أسباب البطالة بحسب نوعها فالبطالة الدورية تختلف أسبابها عن أسباب البطالة الهيكلية وهذا النوع من البطالة تختلف أسبابه عن البطالة الموسمية وهكذا لبقية أنواع البطالة، كما أن البطالة في الدول المتقدمة تختلف أسبابها عن أسباب ظهور البطالة في الدول النامية إلا أن هناك صفات أو سمات عامة ومشتركة بينها وبالتالي لابد أن نجمل الأسباب التي تؤدي لحدوث مشكلة للبطالة وهي كالآتي: (حسين وسعيد، 2004: 332) و(البياتي والشمري، 2009: 300)

- قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- كثافة رأس المال في الصناعة.
- ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- تدفق العمالة الوافدة.
- التطور التكنولوجي حيث كلما زاد التطور التكنولوجي أدى ذلك إلى زيادة البطالة.
- السياسة الحكومية في تحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين.
- إعانات البطالة وهي من الأمور المشجعة للبطالة حيث تقدم الدول الرأسمالية.

❖ **الآثار الناجمة عن البطالة: (القريشي، 2007: 202)**

1. **الآثار الاقتصادية:** تتمثل الآثار الاقتصادية في انخفاض الإنتاج الفعلي المحتمل، بسبب تعطل عدد من العاملين عن الإنتاج والعمل، فضلا عن تكلفة إعالة العاطلين إذ تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين، وفي خسارة الإنفاق على التعليم إذ إنَ التعليم الذي أُنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقاً غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة للإنفاق الوطني ومن الآثار الاقتصادية الأخرى هي انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة (عبد واخرون، 2019: 200).
2. **الآثار الاجتماعية والأمنية:** تؤثر البطالة سلباً على الحالة الاجتماعية والأمنية للفرد، يظهر هذا الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس، والانتماء وجدوى الحياة ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة، أن تأثير مثل هذا الشعور على المجتمع المتعطل هو تأثير مدمر، ولاسيما موضوع الانتماء الذي يعد عاملاً أساسياً في عملية التنمية الشاملة، إذ إنَ الفرد المتعطل والذي يشعر بأن له في فرصة عمل ولم يحصل عليها لسبب أو لآخر، ليس من السهولة لإقناعه بالتعاون والتجاوب مع متطلبات وبرامج التنمية في البلد وقد تؤدي الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة إلى ارتفاع معدلات الانتحار والإجرام.

3. **الآثار السياسية للبطالة:** إنَ ارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى تولد الاستياء وعدم الرضا لدى أغلب فئات الشعب على الدور الذي تلعبه الحكومة مما يؤدي إلى انتشار الأفكار السياسية المتطرفة والتي ينتج عنها حالة من الصراع السياسي نتيجة لرواج المناخ الملائم لهذه الأفكار.

واستناداً الى كل ما تقدم يمكن القول إن البطالة تعمل على أضعاف الولاء للوطن وتؤدي للانحراف والتطرف وإشاعة حالة من الإرباك السياسي وإن ارتفاع معدلات البطالة والفقر تعمق تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية مما يفقدها استقلالها السياسي وتلجئ بعض البلدان إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات خارجية للحصول على المساعدات والمنح الخارجية من أجل التخلص من مشاكلها الداخلية ومنها مشكلة البطالة مما يفرض عليها شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية للدول المانحة.

المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق خلال مدة الدراسة

اولاً. بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي: تعد مؤشرات التنويع الاقتصادي من الموضوعات الجوهرية والمهمة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ إن هذه المؤشرات تمثل ركناً أساسياً في هذا البحث لما يحتل التنويع الاقتصادي مكانة مهمه لدول العالم كونه يسهم في تقوية اقتصاداتها وحمايتها من الأزمات والصدمات الاقتصادية، ولأجل معرفة مدى فاعلية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي لابد من معرفة المؤشرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد والتي يمكن تمثيل أهمها من خلال الآتي:

1. **مؤشر الاختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية في العراق:** وهو ما يمثل الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، إذ يعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية، بسبب الأحداث التي شهدها العراق بعد عام 2003، إذ يمكن القول إن الاقتصاد العراقي يعاني من بنيه تحتيه شبه مدمرة ولمعظم قطاعاته الاقتصادية (الكرعاوي، 2017: 44) ويشير الجدول رقم (1) إلى أن الناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأولى بسبب انتهاء العقوبات الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية أما التذبذب الذي حدث خلال بعض السنوات فيعود للأوضاع التي شهدها العراق خلال تلك السنوات مما أثر على الصادرات النفطية وبالتالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القطاع العام هو القطاع المسيطر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا لا يجوز كون إن سياسة التنويع الاقتصادي تشير إلى ضرورة التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة، ومن أجل بيان مدى الاختلال الهيكلي في القطاعات، فإن الجدول أدناه يبين أن نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي ليس بالمستوى المطلوب والتي يعول عليها في توليد الناتج المحلي الاجمالي، في حين يحتل القطاع النفطي المرتبة الأولى، إذ تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الأسعار الجارية نسبة (50%)، والجدول أدناه يوضح أن القطاع النفطي يشكل الجزء الأعظم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة مساهمته (58%) عام 2004، من مجموع الناتج المحلي الاجمالي وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة بالمقابل انخفضت نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت (7%) و(1,8%) على التوالي، وهي نسب متدنية جداً رغم أهمية دور هذين القطاعين في تصحيح الاختلال الانتاجي، واستمر هذا القطاع بانخفاض نسب مساهمته بعد ذلك بسبب ما مر به العراق من ظروف قاسية خلال

مدة الدراسة، فضلا عن ذلك الأضرار والتدهور الذي لحق بمشاريع الري والتدهور الحاصل في الموارد المائية، مما أدى إلى تزايد ظاهرة التصحر كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تردي مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (1): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2004-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي %	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي %	الاهمية النسبية للقطاع النفطي %	الاهمية النسبية للقطاع الزراعي %	الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية %
2004	53235358	69,2	30,8	58	7	1.8
2005	73533598	67,4	32,6	58	7	1.3
2006	95587954	70,4	29,6	55.5	5.8	1.5
2007	111455813	69,2	30,8	53.2	5	1.6
2008	157026061	73,6	26,4	55.7	3.8	1.7
2009	130642187	66,4	33,5	43.3	5.2	2.6
2010	162064566	65,4	34,6	45.4	5.5	2.4
2011	217327107	69,6	30,4	53.3	4.6	2.8
2012	254225490	67,4	32,6	50	4.1	2.7
2013	273587529	65,4	34,6	46.2	4.8	2.3
2014	266420384	63,8	36,2	44.1	5	1.9
2015	194680972	58,3	41,7	30.1	4	1.8
2016	196924142	57,6	42,4	30.7	2.1	0.2
2017	221665709	61,6	38,4	39.4	2.9	2.1
2018	254870184	67,6	32,4	46.3	1.9	1.8
2019	262917150	64,9	35,1	50.5	2.3	1.7
2020	198774325	65,1	34,9	51	2.3	2.1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة 2004-2020.

ومما تقدم يمكن القول إن القطاع الزراعي قد شهد تدني في ادائه ودوره الاقتصادي وكذلك لابد من الاشارة إلى ضعف الدور الذي تقوم به الدولة من أجل مساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، أما القطاع الصناعي فلم يختلف كثيراً إذا كانت نسبة متدنية، ولا يعول عليها في تنويع هيكل الانتاج للاقتصاد الوطني نتيجة الانخفاض الحاصل في الأهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لنفس الأسباب المارة الذكر، واستناداً لما تقدم يمكن القول إن دور الدولة الاقتصادي في

دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية كان ضعيفاً نتيجة للظروف التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة، وإن النسب المتحققة لبقية القطاعات لا يعول عليها في تنويع مصادر الدخل، كما إن أي زيادة في الايرادات النفطية إذا لم تستخدم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ستزيد من مشكلة الاختلالات الهيكلية وبالتالي تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي.

2. **الاختلال الهيكلي للموازنة العامة في العراق:** يشير هذا المؤشر إلى حالة الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة والتي تعكس البرنامج الاقتصادي للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تكتسب أهمية كبيرة في اقتصادات الدول سواء كانت نامية أو متقدمة بعدها أداة تنمية للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية (Awad Et al., 2019: 15344)، ولإعطاء صورة أكثر وضوح عن واقع الاقتصاد العراقي يمكن القول إن الاقتصاد العراقي يتسم باعتماده الكبير على النفط وبنسبة مساهمة تتجاوز (90%) في ايراداته من اجمالي الايرادات العامة، ويحقق (10%) أو أقل للإيرادات غير النفطية، وهذا الاعتماد يعرض الاقتصاد إلى صدمات العرض في حالة انخفاض أسعاره العالمية وأيضاً عدم استغلال الفوائض المالية الناتجة من الايرادات النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي. وقد مرت الموازنة العامة في العراق بمراحل أظهرت إلى حد كبير التطور الحاصل في جانب الايرادات والتي في أغلبها وبنسبة كبيرة من الصادرات النفطية وتسهم في تمويل النفقات على السلع الاساسية (عواد واخرون، 2020: 375).

لذا يمكن الاستعانة بالجدول رقم (2) لتوضيح اختلال هيكل الموازنة ويتضح من الجدول أدناه إن الايرادات النفطية عام 2004 بلغت (32627203) مليون دينار أما الايرادات العامة بلغت (32982739) مليون دينار لنفس العام، ثم أخذت الايرادات العامة بالزيادة حتى وصلت عام 2008 الى (80252182) مليون دينار، نتيجة التحسن في أسعار النفط وارتفاع الايرادات النفطية إلى (75358291) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (93,9%) ثم انخفضت الايرادات العامة غام 2009 لتصل الى (55243527) مليون دينار نتيجة الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض ايراداته إلى (48871708) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (88,5%) وهذا يوضح مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على ايرادات النفط، وبعدها أخذت الايرادات بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة للظروف التي شهدها البلد خلال مدة الدراسة حتى وصلت الايرادات العامة إلى (63199689) مليون دينار عام 2020 وذلك بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط وتوقف الصادرات النفطية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الايرادات النفطية لتصل الى(56879720) مليون دينار لنفس العام.

اما بخصوص النفقات العامة فقد بلغت (32117491) مليون دينار لعام 2004 ثم بعد ذلك انخفضت الى (30831142) مليون دينار نتيجة انخفاض النفقات التشغيلية وعدم تمكن أجهزة الدولة من تنفيذ خططها بشكل صحيح، وبعدها أخذت النفقات بالتزايد حتى بلغت (59403375) مليون دينار في عام 2008، اما في عام 2009، فقد انخفضت النفقات إلى (55589722) مليون دينار نتيجة انخفاض الايرادات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية كما تم التطرق إلى ذلك، وبعدها أخذت النفقات العامة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى وصلت عام 2020 إلى (76082445) مليون دينار لنفس الأسباب المارة الذكر، وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الموازنة العامة شهدت عجزاً نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، فقد ظلت الموازنة العامة تعاني من اختلال خطير نتيجة اعتمادها الكبير في تمويل نفقاتها على الايرادات النفطية، وكذلك عدم تنوع مصادر الايرادات العامة الأخرى، وهذا

ما يظهره الجدول من خلال الايرادات غير النفطية التي كانت تمثل نسب متدنية لا يمكن أن يعول عليها في تحقيق التنويع الاقتصادي، فضلاً عن ذلك فإن النفقات العامة تعاني أيضاً من تضخم حجم الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري.

الجدول (2): الايرادات والنفقات العامة (الايرادات النفطية وغير النفطية وايرادات الضرائب) في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	الايرادات العامة	نسبة المساهمة%	الايرادات غير النفطية	نسبة المساهمة%	النفقات العامة	صافي الموازنة
2004	32627203	32982739	98.9	395839	1,1	32117491	865248
2005	39480069	40502820	97,5	987226	2,5	30831142	9671748
2006	46534310	49063361	94,9	2182344	5,1	38806679	10248866
2007	51701300	54599451	94,7	3015599	5,3	39031232	15568219
2008	75358291	80252182	93,9	4344014	6,1	59403375	20848807
2009	48871708	55209353	88,5	5054424	11,5	55589722	(346195)
2010	66819670	70178223	95,2	6584055	4,8	70134201	44022
2011	98090214	99998776	98,1	927326	1,9	78757666	21241110
2012	116597076	119466403	97,6	8491057	2,4	105139576	14326827
2013	110677542	113767395	97,3	8144251	2,7	119127556	(5360161)
2014	97072410	105386623	92,1	7042346	7,9	113473517	(8086894)
2015	51312621	66470252	77,2	14981747	22,8	70397515	(3927263)
2016	44267060	54409270	81,4	8607324	18,6	67067437	(12658167)
2017	65155570	77335955	84,3	11784599	15,6	75490115	1845840
2018	95619823	106569834	89,7	10404441	10,3	80873189	25696645
2019	99216330	107566995	92,2	7992982	7,8	111723523	(4156528)
2020	56879720	63199689	90	6319969	10,0	76082445	(12882756)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: للبنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي للمدة 2004-2020.

- الأرقام بين الاقواس سالبة.

3. مؤشر الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية في العراق: إن من جملة ما يتميز به الاقتصاد المتنوع هو تنوع صادراته السلعية المستمدة من مساهمة قطاعاته الانتاجية التي تتمكن من تحقيق قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية، ويعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية الكلية فهو محصلة اختلاف الانشطة الاقتصادية في أي دولة. ويشكل الميزان التجاري مركزاً فعالاً بشكل عام من خلال التأثير على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات واضحة بسبب فقدان التنويع الاقتصادي والتركيز على الايرادات النفطية، إذ يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات (Sobhi & Awad, 2022: 340).

والجدول رقم (3) يمثل هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي والذي يلاحظ منه ان الصادرات الكلية لعام 2004 بلغت (29956020) مليون دينار ثم أخذت بالتزايد حتى وصلت إلى (79028558,7) مليون دينار عام 2008 نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار النفط

العالمية، أما في عام 2009 انخفضت الصادرات الكلية الى (5147356,5) مليون دينار والسبب يعود إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام 2008 مما أدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات النفطية مما عمل على انخفاض أسعار النفط، وهذا ما أثر على عوائد الصادرات بعدّه المصدر الأساسي للإيرادات العراقية، ثم بعد ذلك أخذت الصادرات بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة للأوضاع التي شهدها العراق خلال مدة الدراسة والتي أثرت بشكل واضح على حجم الصادرات إلى أن وصلت عام 2020 الى (60229946) مليون دينار بسبب جائحة كورونا وما عملته من توقف لمعظم مجالات الحياة مما أثر على أسعار منتجات القطاع الرئيسي للإيرادات العراقية، وهذا الأمر يوضح اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية أما الصادرات غير النفطية فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من اجمالي الصادرات الكلية، هذا يعني اعتماد البلد وبشكل كبير في تجارته الخارجية على تصدير سلعة واحدة وهي (النفط) مما يولد اختلالاً كبيراً من نسبة هيكل الصادرات ويفقدها القدرة التنافسية في السوق العالمية بسبب انخفاض مرونة العرض والطلب لها.

أما الاستيرادات فتمثل نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً من المؤشرات التي بإمكانها أن تعكس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وقد يعد اقتصاد الدولة منفتحاً للخارج إذا كانت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي تزيد عن (20%) وبالعكس يكون اقتصاد الدولة مغلقاً إذا تراوحت هذه النسبة بين (12-20%) (عواد وصبحي، 2022: 285) وقد شهدت الاستيرادات الواضحة في الجدول تذبذباً لنفس الأسباب المذكورة سابقاً.

الجدول (3): تطور هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
2004	29956020	34050969	(4094949)
2005	39963945	45145710	(5181765)
2006	48780390	36914707	11865682
2007	51158039	31422753	19735286
2008	79028558	48249768	30778790
2009	51473565	51326145	147420
2010	63880713	55232658	8648055
2011	96531318	60316542	36214776
2012	113151788	73980251	39171536
2013	108514489	75910914	32603575
2014	103714534	80008354	23706179
2015	67192475	68289455	(1096980)
2016	55352469	52145112	3207357
2017	75180282	57333501	17846781
2018	109726005	67227432	42498573
2019	105083227	85437915	19645312
2020	60229946	65122512	(4892566)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية. سنوات متفرقة. الارقام بين الاقواس سالبة.

وبناءً على ما سبق فان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً انكشافاً على العالم الخارجي لأن وبالرغم من الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي إلا أن الاقتصاد العراقي ظل يعاني من اختلالات هيكلية في تجارته الخارجية متمثلة تلك الاختلالات بهيمنة النفط الخام كمادة اولية على اكثر من (95%) من صادراته، مما يؤدي إلى غياب التنوع السلعي للصادرات في حين تشكل استيراداته مجموعة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذا ما يوضح أن نسبة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق هي التي تتحكم بالاقتصاد مما يدل على انكشاف الاقتصاد العراقي تجارياً على العالم الخارجي وهذا ما يستدعي ضرورة تعزيز القاعدة الاقتصادية (مرزوك وحمزه، 2014: 56) الأمر الذي يتطلب العمل على تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الدخل والعمل على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ومما سبق يمكن القول إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب، إذ يعتمد بالأساس على تصدير سلعة واحدة هي النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، إذ احتلت الصادرات النفطية المكانة الرئيسة في صادرات العراق بينما تشكل السلع الأخرى نسب ضئيلة من اجمالي الصادرات لذلك فإن الارتفاع من حجم الصادرات النفطية يدل على غياب التنويع الاقتصادي والاكتفاء بسلعة تصدير واحدة يحدد سعرها خارج نطاق الدولة، وهذا الأمر يتناقض واستراتيجيات التنمية الوطنية التي تركز على ضرورة التنويع الاقتصادي من خلال البحث عن سلع أخرى للتصدير وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.

ثانياً. تحليل مشكلة البطالة: يُشير هذا المؤشر إلى عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل بعمر (15) عام فأكثر مقسوماً على عدد السكان النشطين مضروباً في (100)، كما يُعد هذا المؤشر مقياساً لمدى توفر اليد العاملة غير المستغلة في بلد ما، فضلاً عن أن هذا المؤشر متصل بالتنمية البشرية لأن البطالة واحدة من أهم الأسباب الرئيسة للفقر، ويمكن توضيح معدلات البطالة في العراق خلال مدة الدراسة من خلال الجدول رقم (4)، الذي يلاحظ من خلالهما أن معدلات البطالة كانت متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً طيلة مدة الدراسة، إذ بلغ معدل البطالة (26.8%) عام (2004) ويُعد أعلى معدل خلال مدة الدراسة، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهده البلد بعد عام (2003)، فضلاً عن تسريح أعداد غير قليلة من أفراد المجتمع داخل المؤسسات العسكرية والمدنية، ثم أخذ معدل البطالة بالانخفاض حتى بلغ (15.3%) عام (2008) ويعود هذا الانخفاض إلى حملة التعيينات التي أطلقتها الحكومة والتي شملت معظم الوزارات ولمختلف الاختصاصات، وقيام الدولة بفتح مراكز للتشغيل والتدريب المهني وتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة من أجل استيعاب قوة العمل، واستمرت معدلات البطالة بالانخفاض حتى بلغت (10.6%) عام (2014) وهي ادنى مستوى لها، اما بعد عام (2014) فقد أخذت معدلات البطالة بالارتفاع، إذ بلغ معدل البطالة (12.6%) عام (2015) ويعود ذلك إلى الزيادة السكانية وزيادة اعداد الخريجين، فضلاً عن ضعف نمو الطلب على العمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة لاسيما اثناء الاضطرابات الأمنية، كما أثرت أزمة النزوح على مجمل النشاط الاقتصادي أسهمت كل تلك الظروف إلى زيادة معدلات البطالة، وقد استمرت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، تبعاً للظروف التي شهدها البلد، ومما تقدم يمكن القول إن سوء الأوضاع الأمنية انعكست بشكل سلبي على عدم توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص في المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية العالية والتي يمكن أن توفر فرص عمل جديدة، فضلاً عن ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم وبين

سوق العمل، كل تلك الأمور مجتمعة أدت إلى زيادة عرض العمل في سوق العمل مقابل انخفاض الطلب على العمل، الأمر الذي أسهم وبشكل واضح في ارتفاع معدلات البطالة كما يشير إلى ذلك الجدول أدناه.

الجدول (4): معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2020

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
2004	26.8	2013	11.8
2005	17.9	2014	10.6
2006	17.5	2015	12.6
2007	10.2	2016	10.8
2008	15.3	2017	13
2009	14	2018	12.9
2010	12	2019	13.2
2011	11.1	2020	12.2
2012	11.9		

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة بيانات البنك الدولي http://www.albankaldawli.org.2021

ثالثاً. العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة: يعد التنويع الاقتصادي مصدرا من أهم المصادر التي تُسهم في تشغيل الايدي العاملة، لأن التنويع الاقتصادي يعمل على تهيئة وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعات التي تكون بحاجة إلى الأيدي العاملة كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات الأخرى التي تكون كثيفة الأيدي العاملة، لأن من بين أهم الأهداف التي تسعى لها سياسة التنويع الاقتصادي هي توفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على القطاع العام وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص في العملية الانتاجية وتوفير فرص عمل للعاطلين، لذا فإن التنويع الاقتصادي يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الانتاجية كما إنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، حيث كلما زادت مصادر الدخل كلما ازداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة.

المحور الثالث: تحليل أثر التنويع الاقتصادي على البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

اولاً. متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي: من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل مؤشرات التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، الموازنة العامة) والمتغير التابع (البطالة) وكما في الجدول رقم (5) الآتي:

الجدول (5): متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
Tp	الميزان التجاري	مستقل
Pb	الموازنة العامة	مستقل
Gdp	الناتج المحلي الاجمالي	مستقل
Un	البطالة	تابع

المصدر: من عمل الباحثين.

وبناء على الاطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = a + b1X1 + b2x2 + b3x3 + ui$$

إذ يرمز Y البطالة، أما (X1, X2, X3) فهي ترمز إلى مؤشرات التنويع الاقتصادي وتمتد فترة الدراسة للمدة من 2004-2020، وهي مدة قليلة لا تكفي لا جراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، اذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر امكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية.

ثانياً. نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (6): نتائج اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)					
		GDP	PB	TB	UN
With Constant	t-Statistic	-2.0592	-2.4486	-2.1484	-5.4778
	Prob.	0.2616	0.1327	0.2270	0.0000
		n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3365	-2.8215	-1.8712	-4.3263
	Prob.	0.4089	0.1950	0.6583	0.0052
		n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4850	-2.3323	-1.6456	-2.7104
	Prob.	0.1277	0.0201	0.0939	0.0074
		n0	**	*	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

نجد من نتائج الجدول رقم (6) أن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الأصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبارpp، وبما إنه جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم أخذ الفرق الاول لها كما في الجدول رقم (7).

الجدول (7): نتائج اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)					
		d(GDP)	d(PB)	d(TB)	d(UN)
With Constant	t-Statistic	-4.6605	-4.3095	-3.7375	-4.4934
	Prob.	0.0003	0.0010	0.0056	0.0005
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6212	-4.3760	-3.8846	-4.8526
	Prob.	0.0022	0.0046	0.0181	0.0010
		***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6861	-4.3401	-3.7612	-4.5789
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000
		***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

نجد من الجدول رقم (7) إن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات حسب اختبارpp، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL بسبب عند الفرق الأول إلى جانب إن عدد المشاهدات قليل.

ثالثاً. نتائج تحليل أثر التنويع الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020):

1. التقدير الاولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول رقم (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لقياس أثر التنويع الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

الجدول (8): نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL لقياس قياس أثر التنويع الاقتصادي على البطالة خلال مدة الدراسة

Dependent Variable: un				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (3, 1, 5,0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
UN(-1)	1.350470	0.127560	10.58691	0.0000
UN(-2)	-0.218415	0.220115	-0.99226	0.3258
UN(-3)	-0.194956	0.115591	-1.6806	0.0979
TB	-1.37E-08	1.12E-08	-1.2161	0.2291
TB(-1)	1.33E-08	9.06E-09	1.469083	0.1481
GDP	8.45E-06	8.69E-07	9.717173	0.0000

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 140-159
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-1.14E-05	1.85E-06	-6.19921	0.0000
GDP(-2)	2.13E-06	2.42E-06	0.881228	0.3824
GDP(-3)	1.93E-06	1.57E-06	1.226884	0.2256
GDP(-4)	-2.58E-06	1.27E-06	-2.0813	0.0479
GDP(-5)	2.86E-06	8.78E-07	3.264210	0.0020
PB	-5.22E-09	7.44E-09	-0.70670	0.4861
C	0.434497	0.393470	1.104269	0.2748
R-squared	0.987132	Mean dependent var		12.27509
Adjusted R-squared	0.984044	S.D. dependent var		2.745173
S.E. of regression	0.346762	Akaike info criterion		0.901230
Sum squared resid	6.012189	Schwarz criterion		1.343464
Log likelihood	-15.38873	Hannan-Quinn criter.		1.075162
Durbin-Watson stat	1.931146			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدر العاشر.

تظهر نتائج الجدول رقم (8)، والشكل رقم (1) أن نموذج ARDL الملائم هو (3, 1, 5,0) لقياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق، إذ يتبين أن قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (98%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (98%) وإن النسبة المتبقية والبالغة (2%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1.9) وهذه القيمة تشير إلى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

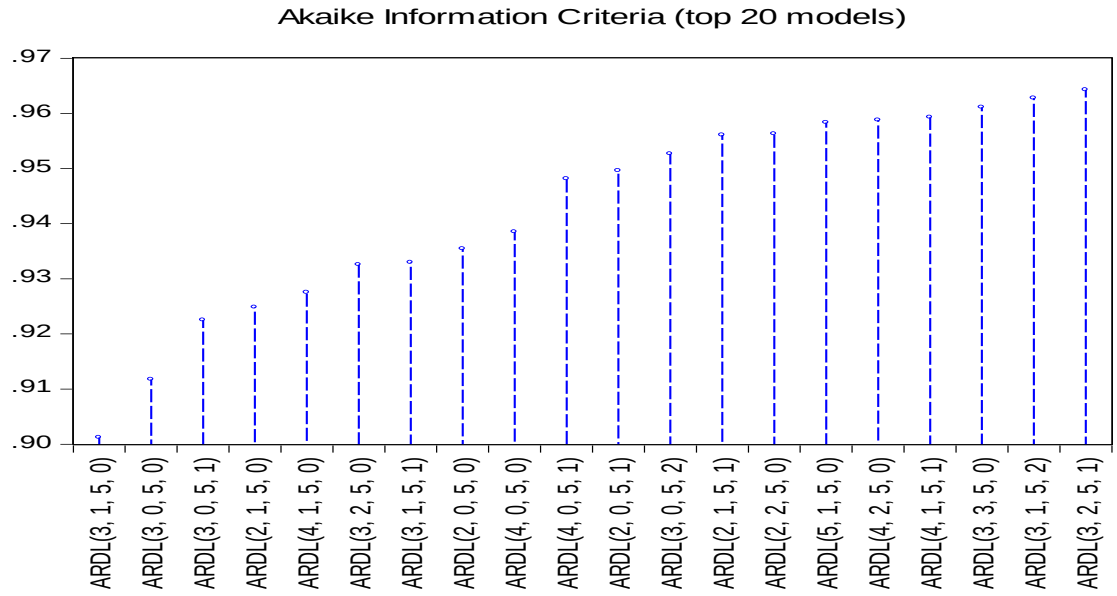

الشكل (1): نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

2. **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:** يظهر الجدول رقم (9) نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق:

الجدول (9): اختبار نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.798843	3
Critical Value Bounds		
Significance	**I_0 Bound**	**I_1 Bound**
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

تظهر نتائج اختبارات قياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق وجود تكامل مشترك لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (5%).

3. **نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:** يظهر الجدول رقم (10) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة في العراق وكما يأتي:

الجدول (10): نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق

`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UN(-1))	0.413371	0.123779	3.339590	0.0016
D(UN(-2))	0.194956	0.115591	1.686606	0.0979
D(TB)	-0.000000	0.000000	-1.217661	0.2291
D(GDP)	0.000008	0.000001	9.717173	0.0000
D(GDP(-1))	-0.000002	0.000002	-0.881228	0.3824
D(GDP(-2))	-0.000002	0.000002	-1.226884	0.2256
D(GDP(-3))	0.000003	0.000001	2.027813	0.0479
D(GDP(-4))	-0.000003	0.000001	-3.264210	0.0020
D(PB)	-0.000000	0.000000	-0.701670	0.4861
CointEq(-1)	-0.062901	0.029230	-2.151955	0.0363
Cointeq = UN - (-0.0000*TB + 0.0000*GDP -0.0000*PB + 6.9076)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB	-0.000000	0.000000	-0.055609	0.9559
GDP	0.000021	0.000008	2.520364	0.0150
PB	-0.000000	0.000000	-0.569923	0.5713
C	6.907617	3.355820	2.058399	0.0448

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

من نتائج الجدول رقم (11) نجد الآتي:

أ. تشير معلمة تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من التنويع الاقتصادي إلى البطالة في العراق خلال المدة (2004-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (5%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوزان خلال (0.03-) من الزمن.

ب. تشير نتائج الاستجابة الطويلة الأجل إلى وجود تأثير عكسي ضعيف بين التنويع الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) أي مع زيادة التنويع الاقتصادي أدت إلى انخفاض نسبة البطالة في العراق ولكن بشكل ضعيف خلال مدة البحث.

ج. تشير نتائج الاستجابة الطويلة الأجل إلى وجود تأثير عكسي ضعيف بين الموازنة العامة والبطالة أي مع زيادة لموازنة العامة أدت إلى انخفاض نسبة البطالة في العراق ولكن بشكل ضعيف خلال مدة البحث

د. تشير نتائج الاستجابة طويلة الأجل إلى وجود تأثير طردي وقوي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة اي مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي أدت إلى زيادة نسبة البطالة في العراق وهذا يتطابق مع الواقع في العراق بالرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق لكن هناك ارتفاع في نسبة البطالة في العراق خلال مدة البحث.

4. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول رقم (11) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لقياس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والبطالة وفي العراق وكما يأتي:

الجدول (11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.192064	Prob. F (2,48)	0.8259
Obs*R-squared	0.500166	Prob. Chi-Square (2)	0.7787
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.047632	Prob. F (1,60)	0.8280
Obs*R-squared	0.049181	Prob. Chi-Square (1)	0.8245

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

كما يظهر من الجدول رقم (11) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

اولاً. الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من التنويع الاقتصادي إلى البطالة في العراق خلال مدة الدراسة وهذا ما يثبت فرضية البحث.
2. يعد التنويع الاقتصادي عملية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات انتاجية جديدة مولدة للدخل بحيث تقلل الاعتماد على الايرادات النفطية، مما يعني إنها تستوعب الكثير من الأيدي العاملة من خلال خلق المزيد من فرص العمل وتقليص البطالة، لذا فالتنويع الاقتصادي يعد طريقاً أمناً لمعالجة البطالة.
3. تشير مؤشرات التنويع الاقتصادي إلى أن الاقتصاد العراقي قد أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز في ظل الواقع الذي بلغته القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، مما

أدى إلى اختلالات هيكلية وبنيوية أدت إلى تعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية وإلى تعاظم مشكلة البطالة.

4. واجهت عملية التنويع الاقتصادي على صعيد الاقتصاد العراقي العديد من التحديات متمثلة بالاتساع الذي حصل في حجم القطاع العام بعد ازدياد عوائد النفط وانعكاساته على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وانخفاض مساهمته في الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن سوء الوضع الأمني والانكشاف التجاري.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي على الاقتصادات الريعية ومنها العراق أن تسلك خيار تنويع اقتصاداتها وعدم الاعتماد على مورد واحد بشكل مستقل أي لابد من توظيف الايرادات النفطية وجعلها أداة لتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكي يكون الاقتصاد قادراً على مواكبة حقبة ما بعد النفط.
2. التاكيد على زيادة الاهتمام بالتنويع الاقتصادي لما يوفره من حماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، فضلاً عن خلق فرص عمل باستمرار تستوعب القوى العاملة وبالتالي زيادة فرص القضاء على البطالة.
3. الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي وخاصة الدول التي تتقارب خصائصها مع العراق كالجزائر وماليزيا، بعدّها من أقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع العراقي.
4. تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية والتنويع الاقتصادي ليمارس دوره في الانشطة الاقتصادية الانتاجية وتطوير الصناعة وتنويع الصادرات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البياتي، طاهر والشمري، خالد توفيق، (2009) مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعةالاولى، عمان.
2. حسين، مجيد علي، وسعيد، عفاف عبدالجبار، (2004) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعةالاولى، عمان، الاردن.
3. الطائي، بشير هادي عودة، (2021) دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد17، العدد 26.
4. عبد، مهند خميس وآخرون، (2019) العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، العدد 47.
5. عبد الحميد، خالد هاشم، (2018) التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد(19)، العدد (1).
6. عبير، محمد جاسم وسهيلة، عبد الزهرة، (2019) التنويع الاقتصادي في العراق التحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(57).
7. عساف، نزار ذياب وعواد، خالد روكان، (2013) متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الثاني.

8. عواد، خالد روكان وآخرون، (2020) تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 52.
9. عواد، خالد روكان وآخرون، (2021) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004-2017) دراسة تحليلية قياسية باستخدام التكامل المشترك المتزامن، مجلة العلوم الادارية العراقية، جمعية ادارة الاعمال، المجلد 4، العدد 1.
10. عواد، خالد روكان وصبحي، ماهر ماجد، (2022) اثر تقلبات اسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، جامعة الفلوجة، المجلد 3، العدد 5.
11. القريشي، مدحت صالح، (2007) اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان.
12. الكرعاوي، حسين علي، (2017) القطاع الخاص في العراق الواقع والمقومات والاصلاحات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 20.
13. مرزوك، عاطف لافي وحمزة، عباس مكي، (2014) التنويع الاقتصادي مفهومه ابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد2، العدد 31.
14. مرزوك،عاطف لافي، (2018) التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد (24).
15. معلة، حالوب كاظم واحمد، علي محمد، (2015) الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة كلية المنصور الجامعة، العدد 24.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Awad, Khalid Rokan Et al., (2019) Imported Inflation and its Impact on the general budget in iraq (2004-2018) using the var model, palarch journal of archaeology of Egypt.
2. Sobhi, Maher Majed & Awad , Khalid Rokan, (2022), The impact of exchange rate fluctuations on exports in Iraq for the period (2004-2020), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences , Vol. 18, No. 60, Part (3).